

فلسطين وأوروبا والذهاب إلى الأمم المتحدة

■ خالد الجندي، وروري ميللر ■

أ - (خالد الجندي): فلسطين تذهب إلى الأمم
المتحدة:

الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة. يخطط
محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية
للذهاب إلى الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2011
ليطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة عضواً
كامل العضوية في الأمم المتحدة. وهذه الخطوة
تعدّ تغييراً راديكالياً في برنامج السلطة ومنظمة
التحرير؛ لأنها تعني أنها لا تريد الاستمرار في
مساعي مفاوضات السلام المضنية والعبثية، وتريد
تجاوزها رأساً إلى الدولة. فعلى أثر فشل مفاوضات
الشتاء الماضي (2010)، قامت منظمة التحرير
بزعامة عباس وفتح بحملةٍ دوليةٍ للحصول على دعمٍ

■ ترجمتان عن مجلة: Foreign Affairs: Sep-Oct. 2011, PP. 8-13, 108-114

عالميّ يتيح لها التوجه إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن إن اقتضى الأمر من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام 1967. وتقول منظمة التحرير: إنه إذا فشل المسعى أمام مجلس الأمن بسبب الفيتو الأميركي المؤكّد؛ فإنّ المنظمة مستعدة للذهاب للجمعية العامة للأمم المتحدة للغرض نفسه. فمن طريق أكثرية الثلثين أمام الجمعية العامة تستطيع المنظمة الحصول على قرارٍ غير مُلزم بالعضوية، وهذا أمرٌ يتمُّ في الحالات التي لا يتوافر فيها الإجماع بمجلس الأمن، ويراد الحفاظ على السلام والتعاون، كما هو واجب المؤسسات الدولية في مثل هذه الحالة. لقد تجنبت منظمة التحرير هذا الأمر من قبل، وهي تريد الآن الحصول على أكثرية في الجمعية العامة، تُتيح لها الحصول على صفة «الدولة غير العضو» بالأمم المتحدة، مثل كوسوفو وتايوان ودولة الفاتيكان. وقد أفادت السلطة الفلسطينية في توجهها الجديد من عاملين مهمّين: الأول إعلان رئيس الوزراء سلام فياض قبل عامين عن مسعى وخطة لإنجاز الاستعدادات المؤسسية والدستورية خلال عامين. وقد أعطى ذلك السلطة الفلسطينية لوناً وهدفاً واستراتيجية حققت نتائج. والثاني التوجه لإعادة الوحدة بين غزة والضفة من خلال التصالح مع حماس بعد خصامٍ دامٍ على مدى أربع سنوات. ومع أن المصالحة لم تُنجز بعد، فضلاً عن أن تُطبّق؛ فإنها أثارت رفضاً من جانب إسرائيل وتحفظات من جانب واشنطن؛ لكنّ التصالح إن لم يتم؛ فإنّ مشروع الدولة يظلُّ وهماً من الأوهام.

إنّ استراتيجية الرئيس عباس لإعلانِ عن الدولة من الأمم المتحدة تهدّد بصراعٍ سياسي ودبلوماسي مع إسرائيل، وبخصومةٍ عنيفة مع الولايات المتحدة، وربما مع المجتمع الدولي. وقد ذكر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أنّ خطوة عباس هي بمثابة تسونامي يجرف

عملية السلام، كما أنّ الرئيس أوباما أُنذر السلطة الفلسطينية بأنّ مساعيها لنزع الشرعية عن إسرائيل ستفش! ويصر الأميركيون وقوى أوروبية كبرى على أنّ الدولة الفلسطينية الموعودة لا ينبغي أن تقوم إلّا من خلال التفاوض مع إسرائيل. والواقع أنّ هذا التحرك من جانب السلطة والمنظمة ما كان ينبغي أن يؤدي إلى مواجهة؛ فالذهاب إلى الأمم المتحدة لا يعني قيام الدولة، وهناك منذ العام الماضي زهاء الـ120 دولة اعترفت بدولة فلسطين. وبحسب القوانين الدولية، فإنّ العناصر الأربعة اللازمة لقيام أي دولة موجودة في حالة فلسطين: فهناك شعبٌ فلسطيني، وهناك سلطة وطنية فلسطينية، وهناك أرضٌ تسيطر عليها تلك السلطة في الضفة وغزة. وهناك قدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى (من خلال منظمة التحرير)؛ بيّد أنّ ذلك كلّه يبقى في النهاية رهناً بمجلس الأمن، ولذا فإنّ خطة الدولة تبقى رمزيةً أو شكلية.

إنّ استراتيجية منظمة التحرير والسلطة ما أتت من فراغ؛ بل جاءت من المعاناة على مدى عقدين من الزمان من المفاوضات المتقطعة مع إسرائيل والولايات المتحدة، والتي لم تجلب سلاماً ولا دولة؛ بل على العكس من ذلك، زاد الاحتلال الإسرائيلي قوة، وازدادت المستوطنات، وجاء السور الواقي، وزاد عدد المعتقلين الفلسطينيين وضحايا الشعب الفلسطيني، وما تزال غزة فقيرةً ومُحصرة. وهكذا فإنّ اعتزام عباس وصحبه مصالحة حماس والذهاب إلى الأمم المتحدة ناجمٌ عن اليأس من حصول أمرين: نجاح الولايات المتحدة في إقناع إسرائيل بالسلام، والافتناع بأنّ فتح ستكون عاجزةً عن ضبط الأوضاع بالضفة إذا بقي الوضع على جموده. لقد قام الفلسطينيون بكلّ ما طلب منهم: ضبط الأمن وإقامة المؤسسات ووضعها تحت الرقابة، والاستمرار في التفاوض.



وفي مقابل ذلك ما تمكنت الولايات المتحدة من إقناع إسرائيل بأداء التزاماتها فيما يتصل بإنهاء الاحتلال، وحلّ قضايا الوضع النهائي، والاتفاق على إقامة الدولتين المتجاورتين. ولا شك أنّ خيبة أمل منظمة التحرير والسلطة مستمرة منذ سنوات؛ لكنها تزايدت وانفجرت خلال رئاسة باراك أوباما. كانت الإدارة الأميركية في البداية لا تعارض الذهاب إلى الأمم المتحدة؛ لكنّ خلال 18 شهراً تجنّب عباس العودة إلى المفاوضات بدون تحديد مرجعية واضحة لعملية السلام، وإيقاف الاستيطان. وقد خضعت منظمة التحرير نتيجة الضعف الشديد لضغوط الولايات المتحدة، فوافقت على العودة لمفاوضات غير مباشرة، ثم في سبتمبر عام 2010 دخلت لمدة أسبوعين في مفاوضات مباشرة ما أدت إلى نتيجة، فانسحبت منها، فقد فشلت إدارة أوباما في إقناع حكومة إسرائيل حتى بوقف جزئي للاستيطان، وتراجعت عن وعودها بذلك؛ بل إنها في فبراير عام 2011 استخدمت حقّ الفيتو في مجلس الأمن في مواجهة شكوى السلطة من الاستيطان. وهكذا ثبت لعباس وسلطته أنّ الولايات المتحدة ليست على استعداد للاستجابة لاحتياجات السلطة على إسرائيل، وليست على استعداد لممارسة أدنى الضغوط أمام شعبها. وهكذا أعلن المالكي وزير الخارجية الفلسطيني في شهر مارس عام 2011 أنّ السياسات التي كانت متبعةً إزاء عملية السلام وصلت إلى نهاياتها. وحدثت الخطوة الثانية من جانب السلطة بعد قطع المفاوضات، إبّان حدوث الربيع العربي، وسقوط الرئيس حسني مبارك. فقد أحست السلطة بتضاؤل شرعيتها مع ذهاب حليفها الأقوى. والبرلمان الفلسطيني ما اجتمع منذ العام 2007، كما أنّ صحيفة الغارديان وقناة الجزيرة نشرتا وثائق مفادها أنّ السلطة قدّمت تنازلات كثيرة لإسرائيل دون جدوى. ومع انتشار موجات الربيع العربي، وتساعد

التذمر الفلسطيني ما عاد بوسع المنظمة والسلطة تَجَاهُل الرأي العام. كان المطلب الفلسطيني الشعبي الرئيس الاتجاه للمصالحة مع حماس لإنهاء الانقسام، والتمكين من الخروج من الاحتلال. وقد سادت تلك الدعوة في الشارع بالضفة الغربية، ولذلك أُقبل عباس بإشراف السلطة المصرية الجديدة على التصالح مع حماس، رغم إدراكه أنّ الكونغرس الأميركي قد يقطع المساعدات، كما أنه ربما عانى من مقاطعة دولية، وربما ما كان اتفاق المصالحة مُعيناً في التوجه إلى الأمم المتحدة، لكنّ الذهاب إليها يكون أقلّ صدقيّةً إذا استمرّ الانقسام.

وهكذا ثبت لعباس وسلطته
أنّ أميركا ليست على استعداد
لممارسة أدنى الضغوط على
إسرائيل، وليست على استعداد
للاستجابة لاحتياجات
السلطة أمام شعبها

فسّر بعض المراقبين اتجاه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة بأنه محاولة للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية المستقلة أو أنه عودة عن الاعتراف بإسرائيل. وهذا كله غير صحيح؛ بل إنه ما كان المسار المفضل لمنظمة التحرير؛ فالواقع أنّ عباساً وفتحاً كانا يفضلان مفاوضات جدية مع إسرائيل

على الاتفاق مع حماس؛ إذ إنّه بخلاف شرعية حماس القائمة على المقاومة، فإنّ شرعية فتح قائمة على الوعد بالحصول على الدولة من خلال عملية السلام؛ بيّد أنّ الفشل المستمر في الحصول على شيء من خلال التفاوض أيام أوباما دفع المنظمة للاندفاع في هذا التوجّه من أجل الضغط وكسب بعض المنافذ من الولايات المتحدة وإسرائيل. فقبول عضوية فلسطين بالأمم المتحدة سوف يحوّل النزاع إلى نزاع بين دولتين تعتمدي إحداها على الأخرى، كما أنه سيفتح المجال للشكوى في المنظمات الدولية الأخرى مثل مجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. والمعروف أنّ العضوية الكاملة لن



تكون مُتاحةً لدولة فلسطين؛ لكنّ المأمول نقل النزاع إلى المستوى الدولي، وجعل مسألة حدود عام 1967 مسألةً دولية. وقد وعدت دولتان مثل فرنسا وإسبانيا المنظمة بالموافقة على اللجوء إلى الأمم المتحدة، إن لم تُعدّ المفاوضات حتى سبتمبر 2011. وقد ذكر تقريرٌ للبنك الدولي في سبتمبر عام 2010 أنّ فلسطين صارت في موقفٍ يسمح لها بإقامة الدولة. ولأنّ الأمن ما يزال متحققاً؛ فإنّ المجتمع الدوليّ يستطيع أن يتجاوز عدم توافر بعض الشروط مثل غياب المؤسسات التشريعية، وضعف مؤسسات المحاسبة والمراقبة. وبذلك لا تعود العقبة بين الفلسطينيين والدولة غير الاحتلال الإسرائيلي. ثم إنه منذ انتشار الربيع العربي وحركاته، ما عاد عباس يرى ضماناً لشرعيته إلاّ الرأي العام الفلسطيني، ثم إنّ حماساً بداخل صف المصالحة يمكن أن تكون أكثر انضباطاً منها خارجه. وقد تجنب عباس في اتفاق المصالحة كلّ ما يمكن أن يمنع العودة إلى المفاوضات. ولذا فإنّ عباساً يعتقد أنه ما يزال ضمن إمكانية العودة للمفاوضات، ورهان المنظمة على الوحدة والأمم المتحدة المقصود به تحسين الموقع تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. المراد إذن - في نظر عباس ومساعديه على الأقل - هو تسوية الملعب وتحسينه وليس مغادرته. وباستمرار يذكر الفلسطينيون أنّ الذهاب للأمم المتحدة هو خيارهم الأخير، وأنهم يفضلون الحصول على الدولة من طريق التفاوض.

إنّ التحدي الرئيس الذي يواجه عباساً وصحبه لا يأتي من أوساط شباب فتح، ولا من أوساط حماس؛ بل من أوساط الجيل الفلسطيني الجديد الذي يريد الخلاص من الجيل القديم كُله؛ ففي نظر الجيل الجديد ما عادت المنظمة تمثّل الثورة على الاحتلال؛ بل إنها من مخلفات النظام العربي القديم. وما انطلقت التظاهرات

الفلسطينية على المدى الأوسع مثل البلدان العربية الأخرى، لكن هناك إشارات دالة في التحركات ضد الجدار العازل، وضد المستوطنات؛ إذ قد تتجه التحركات قريباً ضد السلطة، كما ضد الاحتلال. فهناك منطقٌ جديدٌ يقول: إن الأولوية ليس للدولة بل للحرية، وليس للمفاوضات بل للحقوق. وهكذا فإنَّ توجُّه المنظمة إلى الأمم المتحدة هو - في جزءٍ منه - نتيجة هذه المخاوف. وقد قال صائب عريقات - كبير المفاوضين الفلسطينيين مرة - : إننا نذهب إلى الأمم المتحدة حتى لا يقال: إننا فشلنا. إنَّ الذهاب إلى الأمم المتحدة لن يُزيل الاحتلال ولن يقيم الدولة؛ لكنه يتيح إبقاء حلِّ الدولتين مطروحاً، بعد أن تهددته المستوطنات المتكاثرة والمتوسعة، ومصادرة الأراضي، وتضاعف نقاط التفتيش والمراقبة. وهذه الدوافع هي التي تقف وراء التردد في إصلاح منظمة التحرير، بإدخال حماس وجهات أخرى إليها.

يذهب الفلسطينيون إذن إلى مجلس الأمن، فالجمعية العامة في شهر سبتمبر 2011، للحصول على اعترافٍ بدولةٍ في حدود عام 1967. ومن غير المرجَّح أن ينجحوا في تحركهم هذا لأسبابٍ مختلفةٍ أهمها الفيتو الأميركي. إنما من المؤكَّد - أياً تكن نتائج هذا التحرك - أنهم لن يعودوا إلى مفاوضات عملية السلام القديمة. وهم يبدون الآن مكتئبين ومتوترين؛ لكنهم غير انتحاريين، وقد لا يمكن عدَّ التوجه إلى الأمم المتحدة نجاحاً؛ لكنه آتى ثماراً ملحوظة. فللمرة الأولى منذ سنواتٍ يبادرون هم إلى وضع جدول الأعمال، وليس الولايات المتحدة أو إسرائيل. فما كان أوباما ليعلن في مطلع عام 2011 أنَّ حدود الـ 67 هي حدود الدولة الفلسطينية لولا إدراكه أنَّ الفلسطينيين متجهون إلى الأمم المتحدة. ثم إنَّ هذا التحرك أحدث تعاطُفاً وتقويةً للشرعية في

أوساط الفلسطينيين، وإن يكن ذلك مؤقتاً. وقد حصل الفلسطينيون على تأييد الجامعة العربية، والحكومة المصرية الجديدة، والمملكة العربية السعودية. إنّ هذه المحاولة تحمل ولا شكّ في طياتها مخاطر؛ إذ ليس من المعروف كيف سيسلك الفلسطينيون إذا فشلوا في الأمم المتحدة، وقد تحدث معاونو عباس عن عدة إمكانيات: مثل المطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية تحت الحماية الدولية، ومثل حلّ السلطة الفلسطينية، ومثل الإعلان عن أنّ الأراضي الفلسطينية ما تزال تحت الاحتلال، وعلى إسرائيل مسؤوليات السلطة المحتلة. إنّما لأنّ هذه الاحتمالات بقيت غامضة المنحى؛ فإنّ هذا يدلُّ على عدم التماسك في الأجندة الفلسطينية المستقبلية. والتحدي الآخر اندلاع الخصومة مع إسرائيل والولايات المتحدة سواء قبل الذهاب للأمم المتحدة أو بعد ذلك. وقد قال الكونغرس الأميركي من قبل: إنه سيقطع المساعدات عن السلطة إذا تصالحت مع حماس، أو ذهبت إلى الأمم المتحدة، وهدّد مسؤولون إسرائيليون بضمّ بعض الأراضي بالضفة الغربية، وبإلغاء الاتفاقيات القائمة مع السلطة، وتستطيع إسرائيل إفشال الاتفاق بين فتح وحماس أو تعطيله من طريق جرّ حماس إلى مواجهة جديدة. ثم إنّ القادة الفلسطينيين ما قالوا ماذا سيفعلون إذا اندلع العنف من جديد بعد الأمم المتحدة، أو إذا نفّذ الأميركيون والإسرائيليون تهديداتهم. والتحدي الثالث أو الرابع أنّ خطوة المنظمة سوف ترفع من توقّعات الفلسطينيين، فإذا فشلت المبادرة فإنّ شرعية المنظمة سوف تقع أكثر تحت التهديد، وسيعتقد فلسطينيون كثيرون - مع فشل الخطوة الجديدة - أنّ الحلّ السلمي لم يعدّ ممكناً، وسيؤدّي التوتر الناجم عن هذا الإدراك إلى تحشيد يشبه تحشدات الربيع العربي، وقد يؤدي أيضاً إلى اندلاع العنف وصعود المتطرفين.

على أنّ هذه المبادرة - التي تتضمن تحدياتٍ للمنظمة والسلطة - تحمل أيضاً تحدياتٍ للولايات المتحدة ولإسرائيل؛ فهزيمة الفلسطينيين في الأمم المتحدة ستبدو في المدى القصير انتصاراً لأميركا وإسرائيل؛ لكنّ ذلك غير صحيح في المديين: المتوسط والطويل؛ فقد عدت واشنطن حلّ الدولتين سياسيةً خاصّةً لها، وليس من الحكمة في شيء أن تتصدى هي بنفسها لهذا الخيار، في هذه اللحظة الحاسمة في التاريخ والحاضر العربي. إنّ ذلك سيهدد موقعها في العالم الدولي

إنّ التحدي الرئيس الذي يواجه عباساً وصحبه لا يأتي من أوساط شباب فتح، ولا من أوساط حماس؛ بل من أوساط الجيل الفلسطيني الجديد

والعربي. وستغامر إسرائيل بالمزيد من العزلة إذا لجأت لخيارات الضم وإلغاء الاتفاقيات المعقودة؛ ذلك أنّ هذه الإجراءات سوف تدمر السلطة الفلسطينية، وستعجز إسرائيل عن أن تكون دولةً يهوديةً أو ديمقراطية. ومن جهةٍ أخرى فإنّ الولايات المتحدة - التي قدّمت عدة أفكارٍ ومبادراتٍ في السنوات الماضية -

لا تستطيع الآن أن تتخلّى عنها دون بدائل؛ ذلك أن التخلّي سوف يعني انهيار السلطة الفلسطينية، وذهاب حلّ الدولتين أدراج الرياح. وهكذا فبدلاً من أن ترى وشنطن في المصالحة مع حماس، والاتجاه للأمم المتحدة، تهديداً لسياساتها، يكون عليها استخدامهما للتقدم بحلّ للنزاع الذي طال أمده. لا بد من سياسةٍ قويةٍ تستعين بمريدي الحلّ الإقليميين - مثل الأردن ومصر والسعودية - تستهدف إنهاء هذا النزاع بالشمولية والعزيمة الضروريتين. ولا حلّ من هذا النوع إلا بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة في مواعيد محدّدة. لا بديل عن حلّ في المدى المنظور، أو تنشب الحروب والاضطرابات؛ لأنّ زمن اللاحرب واللاسلام قد انقضى إلى غير رجعة.



ب - (روري ميلر): مشكلة فلسطين الأوروبية:

وسط هذا الخمود في مسار العملية السلمية يكون من الضروري القول: إنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية؛ فالإسرائيليون انزعجوا جداً عندما قال في مطلع ولايته: إنّ على إسرائيل تجميد الاستيطان، ثم عندما قال في مايو 2011: إنّ حدود الدولة الفلسطينية هي حدود العام 1967. والفلسطينيون منزعجون جداً من أنّ أوباما وعد في القاهرة بحلّ الدولتين، كما وعد بإيقاف المستوطنات، وما حصل شيء من ذلك. وذهب محمود عباس لمصالحة حماس وإلى الأمم المتحدة، يُظهران كم هو منزعج مما صار إليه الأمر مع الرئيس الأميركي الواعد. وبالنظر لهذا المأزق الحاصل؛ فإنّ أطرافاً عدة تُطالبُ أوروبا بالتدخل. فقد قال عمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية: إنّ على أوروبا أن تأخذ على عاتقها مسؤولية عملية السلام، كما أنّ الملك عبد الله الثاني طلب من الأوروبيين التدخل لإزالة العقبات من أمام عملية السلام. ولا يحتاج الأوروبيون من هذه الناحية إلى استحثاثٍ وتشجيع؛ فقد ذكر وزيراً خارجية فرنسا وإسبانيا قبل عام أنّ على أوروبا التدخل؛ لأنها صديقةٌ للطرفين، ولأنّ أمنها القومي يحتاج لذلك. بيّد أنه لا الاتحاد الأوروبي، ولا أيٌّ من أعضائه قادر على القيام بهذه المهمة؛ فأوروبا سوف تظل وراء الولايات المتحدة بهذا السياق، أياً يكن نجاح الرئيس الأميركي في الموضوع أو عدم نجاحه. والذي أراه أنه بدلاً من التدخل الذي لن يفيد، يكون على أوروبا الاستمرار في قيادة عملية دعم السلطة الفلسطينية لبناء دولتها العتيدة ومؤسساتها الراحية. وبهذا المعنى سيكون الإسهام الأوروبي أكثر جديةً وفائدة. فالحلُّ القائم على الدولتين في نظر خافيير سولانا قبل عامين حيويٌّ لأمن أوروبا. ثم

إنّ أوروبا هي المصدر الرئيس للشرق الأوسط، وهي تتلقّى من هناك الطاقة. ويعلم الأوروبيون أنّ استمرار النزاع أو تفاقمه سيزيد من ثوران المسلمين بالداخل الأوروبي. وهذا هو رأي المستشار الألمانية ميركل في حديثٍ لها مع نتياهاو في العام الماضي. ولذلك ما كان غريباً أن تقول المسؤولة عن السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي: إنّ حلّ النزاع الفلسطيني/ الإسرائيلي هو أولوية استراتيجية لأوروبا؛ فهذا الحلُّ هو الذي يؤمّن الاستقرار في المنطقة، ولذلك فقد بادرت الدول الأوروبية الكبرى لطرح عدة إمكانيات ومبادرات لتحريك عملية السلام. وما بقيت تصريحات الأوروبيين مجرد أقوال، بل منذ اتفاقية أوسلو عام 1993 دفعت أوروبا للسلطة الفلسطينية ملياراً ونصف المليار دولار، وهذا يشكّل أكثر من 50% من احتياجات السلطة الفلسطينية. وفي العام 2010 دفع الاتحاد الأوروبي لسلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني - لتمويل خطته في بناء مؤسسات الدولة العتيدة - 430 مليون دولار، في حين دفعت الولايات المتحدة 200 مليون، واليابان 100 مليون. وقد صارت أوروبا الشريك التجاري الرئيس لإسرائيل أيضاً. ففي العام 2009 صدّرت إسرائيل إلى أوروبا ما مقداره 30 بليون دولار. إنّما رغم هذا الدعم الكبير للسلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ فإنّ أوروبا ما استطاعت ممارسة أي تأثيرٍ سياسي إيجابي في عملية السلام. وهذا أمرٌ يثير قلق الأطراف الأوروبية. فالدول الأوروبية الـ 27 مقتنعة بضرورة حلّ النزاع في الشرق الأوسط؛ لكنّ هذا الاتفاق لا يتعدى العموميات؛ إذ هم مختلفون في أمورٍ كثيرة. وعلى سبيل المثال ما دعم الأوروبيون الخطط الفرنسية لتنظيم محادثات إسرائيلية / فلسطينية، حتى لا تصبح فرنسا قائدةً في المجال الشرق أوسطي. على أنّ المشكلة الرئيسة في هذا الأمر أنّ الأوروبيين ما استطاعوا إقناع الفلسطينيين



والإسرائيليين بأنهم يستطيعون أن يكونوا أفضل من الولايات المتحدة في هذا المجال. فمن وجهة نظر إسرائيل لا تملك بروكسل ما يمكن مقارنته بما تملكه الولايات المتحدة؛ فقد رأى الإسرائيليون تقليدياً أنّ أميركا حاميةٌ لهم، وهذا ما لا يستطيع الأوروبيون ادّعاءه. ففي فبراير الماضي على سبيل المثال صوّتت إدارة أوباما في مجلس الأمن ضد الشكوى الفلسطينية من أجل المستوطنات. وأخيراً فإنّ إدارة أوباما أعلنت عن معارضتها لتوجّه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة، وقد حصل ذلك في المرتين رغم التوتر المستمر بين أوباما ونتنياهو، وهذا ما لا يستطيع الأوروبيون الادعاء أنهم قاموا بما يماثله. وكان الجنرال ديغول على مشارف حرب عام 1967 قد أعلن انحيازه إلى العرب، وهجر الصداقة التقليدية بين فرنسا وإسرائيل. ثم إنّ إسرائيل تظل قلقةً من صعود نزعات العداء للسامية في أوروبا، وضآلة الحساسية الأوروبية تجاه ذلك. وهذا رغم الميزان التجاري الكبير، وتظل أوروبا ضعيفةً لدى السلطة الفلسطينية أيضاً؛ فالفلسطينيون يعرفون - رغم إعلان الأوروبيين عن دعمهم لمطالبهم - أنّ الولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع الضغط على إسرائيل.

فما الذي ينبغي أن يفعله الأوروبيون لدعم عملية السلام بين الطرفين، والتي أعلن وزير الخارجية البريطاني أنها من الأهمية بحيث لا ينبغي السماح بأن تتراجع أو تفشل؛ عليهم أولاً أن يكفّوا عن الانزعاج من التحرك الأميركي في العملية السلمية؛ لأنه ضرورةٌ قُصوى لسائر الأطراف. وعليهم أن يدفعوا دولاً أخرى للدخول في العملية. فهناك ما يدل على أنّ الأوروبيين هم الذين سدّوا الطريق على التدخّلين البرازيلي والقطري دون داعٍ ولا سبب غير أنهم لا يريدون أن يتدخل الآخرون في منطقةٍ يعتبرونها منطقتهم هم. والواقع أنّ

الأجدى - بدلاً من البحث عن دورٍ سياسيٍّ لأوروبا في الشرق الأوسط - الإقبال على مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء مؤسساته؛ وبخاصةً أن الأزمة النقدية عام 2008 حدّت كثيراً من إمكانيات الدعم النقدي. وهكذا فإنَّ أوروبا مهَيَّئةٌ للعب دور استراتيجي له جوانبه الاقتصادية والعمرائية، إنما لا بد من ترك الآراء المسبقة جانباً، والتوجه بسرعة باتجاه بناء الدولة المستقلة لجميع أبنائها، وفي هذا الشأن فإنَّ المساعدات الأوروبية تركت بصماتها على مشروعات السلطة الفلسطينية، وينبغي الاستمرار فيها، حتى لو كان ذلك دون اقترانٍ بدورٍ سياسيٍّ فعّال.